

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٩٣٠**

الثلاثاء، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد لعواني
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برنس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيدة نثوكي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودورد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس-غرينفيلد

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسِّرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/992)

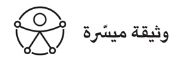
التقرير الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/995)

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسِّرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/1019)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسِّرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/992)

التقرير الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/995)

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسِّرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/1019)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: الوثيقة S/2021/992، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسّرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ والوثيقة S/2021/995، التي تتضمن التقرير الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ والوثيقة S/2021/1019، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسِّرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من السيدة روزماري ديكارلو وسعادة السيد أولوف سكوغ والسفيرة جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا، بصفتها ميسِّرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لي لتقديم إحاطة عن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، استؤنفت الجهود الدبلوماسية بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا. ويشير وضع المفاوضات إلى أن استعادة الخطة والقرار بالكامل سيتطلب جهداً وصبراً إضافيين. وأذكر أن خطة العمل الشاملة المشتركة نفسها كانت نتيجة لأكثر من عقد من الدبلوماسية الحازمة. بيد أن هذا المسعى كان يستحق كل هذا العناء. ويُنظر إلى الخطة، إلى جانب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على نطاق واسع على أنها حجر الزاوية في منع الانتشار النووي ومثال لما يمكن أن يحققه الحوار والدبلوماسية.

ويأمل الأمين العام في أن توظّف الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية في مفاوضاتهما الحالية نفس الروح والالتزام اللذين أسفرا عن خطة العمل الشاملة المشتركة. فلا يوجد ببساطة بديل ممكن عن التنفيذ الكامل والفعال للخطة والقرار.

وأناشد في هذا الصدد، مع الأمين العام، الولايات المتحدة لرفع الجزاءات التي فرضتها أو إلغائها، على النحو المبين في الخطة، وتمديد الإعفاءات المتعلقة بتجارة النفط مع جمهورية إيران الإسلامية. ومن المهم أيضاً أن تمدد الولايات المتحدة الإعفاءات فيما يتعلق ببعض الأنشطة المدنية المتصلة بالمجال النووي التي تجري في محطة بوشهر للطاقة النووية ومرفق فوردو ومفاعل آراك. كما يلزم تمديد

الإعفاء لنقل اليورانيوم المخصب إلى خارج جمهورية إيران الإسلامية مقابل الحصول على اليورانيوم الطبيعي.

كما ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التراجع عن الخطوات التي اتخذتها التي لا تتفق مع التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب الخطة. وفي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن جمهورية إيران الإسلامية استمرت في القيام بأنشطة البحث والتطوير في مجال إنتاج معدن اليورانيوم.

وفي حين لم تتمكن الوكالة من التحقق من مخزون اليورانيوم المخصب في جمهورية إيران الإسلامية، لكنها قدّرت أن إجمالي هذا المخزون يبلغ ٤٨٩,٧ ٢ كلغ، بما يشمل ١١٣,٨ كلغ من اليورانيوم المخصب لتصل نسبة اليورانيوم ٢٣٥ فيه إلى ٢٠ في المائة و ١٧,٧ كلغ من اليورانيوم المخصب لتصل نسبة اليورانيوم ٢٣٥ فيه إلى ٦٠ في المائة. وذلك يتجاوز الحد المتفق عليه في خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو مخزون إجمالي يبلغ ٢٠٢,٨ كلغ من اليورانيوم المخصب تصل نسبة اليورانيوم ٢٣٥ فيه إلى ٣,٦٧ في المائة.

وعلاوة على ذلك، أفادت الوكالة في ١ كانون الأول/ديسمبر بأن جمهورية إيران الإسلامية بدأت أيضا في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة طرد مركزي متطورة في محطة فوردو لإثراء الوقود. كما أن الوكالة أفادت بعرقلة أنشطتها بشدة في مجالي التحقق والرصد نتيجة لقرار إيران وقف تنفيذ التزاماتها في المجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي. وفي الآونة الأخيرة، شددت الوكالة على أن عدم الوصول المنتظم إلى معدات التحقق والرصد، على النحو المتفق عليه في إطار الخطة، أصبح الآن يشكل تحديا كبيرا لقدرة الوكالة على استعادة استمرارية الاطلاع على الأنشطة النووية لإيران.

وتدعم الخطة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أهدافنا المشتركة لعدم الانتشار النووي والأمن الإقليمي والدولي. وفي ذلك الصدد، فإن المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تسعى إلى تحسين العلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية تشكل تطورات إيجابية. ومن الأهمية بمكان أن تعالج جمهورية إيران الإسلامية دواعي القلق التي أثارها المشاركون في الخطة والدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وندعو الدول الأعضاء والقطاع الخاص إلى المشاركة في معاملات تجارية مع جمهورية إيران الإسلامية والاستفادة من الترتيبات المتاحة، مثل أداة دعم المبادلات التجارية، وقناة المشتريات المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والترتيب السويسري للمعاملات التجارية الإنسانية، حسب الاقتضاء.

وسأتناول الآن التدابير الواردة في المرفق باء للقرار، على النحو المبين في التقرير الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١(٢٠١٥) (S/2021/995).

أولا، فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالمجال النووي، لم تقدم أي مقترحات جديدة خلال الأشهر الستة الماضية إلى قناة المشتريات. بيد أن المجلس تلقى ثمانية إخطارات، مقدمة عملا بالفقرة ٢ من المرفق باء، بشأن بعض الأنشطة المتصلة بالمجال النووي بما يتفق مع الخطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الأمانة العامة تقارير عن احتمال نقل مواد ذات استخدام مزدوج متصلة بالمجال النووي إلى جمهورية إيران الإسلامية. وفي إحدى الحالات، أكدت الأمانة العامة أن المواد المصدرة من ألمانيا ليست مدرجة في قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وبالتالي لا تتطلب موافقة المجلس قبل نقلها. وفي حالة أخرى، اتهم شخص في النرويج بتقديم مساعدة تقنية إلى أربعة باحثين من جمهورية إيران الإسلامية بشأن مادة في قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولا تزال تلك القضية تنتظر محاكمتها في عام ٢٠٢٢.

ثانيا، فيما يتعلق بأحكام القرار المتّصلة بالقذائف التسيارية، قدم الاتحاد الروسي وإسرائيل وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية معلومات إلى الأمين العام ومجلس الأمن بشأن قيام جمهورية إيران الإسلامية بإطلاق قذيفة تسيارية في أيار/مايو وإجراء تجربتين لإطلاق مركبتي فضاء في

حزيران/يونيه. وتمثل المعلومات المقدمة وجهات نظر متباينة فيما بين تلك الدول الأعضاء بشأن ما إذا كانت عمليات الإطلاق هذه تتعارض مع الفقرة ٣ من القرار.

ثالثا، تلقت الأمانة العامة معلومات من المملكة العربية السعودية وإسرائيل متصلة بالفقرة ٤ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تتعلق بتوريد أو بيع أو نقل جميع الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا الواردة في الوثيقة S/2015/546 إلى جمهورية إيران الإسلامية أو منها. وتشمل تلك الوثيقة القذائف التسيارية ونظم المركبات الجوية غير المأهولة التي يصل مداها إلى ٣٠٠ كم أو أكثر، بما في ذلك الطائرات بلا طيار للتدريب على إصابة الهدف وطائرات الاستطلاع بلا طيار والقذائف الانسيابية. وقد فحصت الأمانة العامة حطام ست قذائف تسيارية وقذيفة انسيابية وعدة مركبات جوية غير مأهولة استخدمت في هجمات مختلفة على المملكة العربية السعودية. وتعتقد السلطات السعودية أن أنظمة الأسلحة تلك قد نقلت إلى المقاتلين الحوثيين في اليمن بطريقة تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

كما سنحت للأمانة العامة فرصة فحص حطام مركبة جوية غير مأهولة يعتقد أنها إيرانية اعترضتها قوات الدفاع الإسرائيلية لدى دخولها المجال الجوي الإسرائيلي عبر الحدود الأردنية. وتعتقد السلطات الإسرائيلية أن هذه المركبة الجوية أطلقت إما من العراق أو من سورية. وتعكف الأمانة العامة حاليا على تحليل المعلومات التي جمعت وستوافي مجلس الأمن بالنتائج بشأن تلك المسائل على النحو الواجب وفي الوقت المناسب.

وأخيرا، فيما يتعلق بأحكام تجميد الأصول، تلقت الأمانة العامة معلومات من إحدى الدول الأعضاء بشأن الأنشطة المالية والتجارية لفردين وكيان واحد مدرجين في القائمة المعدة عملا بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) قد تتعارض مع أحكام تجميد الأصول. وتحلل الأمانة العامة المعلومات التي تلقتها وستقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب.

وخلال الأيام الأخيرة، أكدت كل من إيران والولايات المتحدة مجددا جديتهما في السعي للعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وأعرب الأمين العام عن ارتياحه لهذه التعهدات، وهو يدعو البلدين إلى ترجمة تلك الالتزامات على وجه السرعة إلى اتفاق مقبول للطرفين. وهو ممتن للمشاركين الآخرين في اللجنة المشتركة لجهودهم الدبلوماسية المستمرة ويحثهم على الحفاظ على بيئة تفضي إلى مواصلة المحادثات واستكمالها في فيينا.

وفي الختام، أود أن أشكر سعادة السيدة جيرالدين بيرن ناسون، الميسرة المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما أود أن أشكر منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة على تعاونه المستمر.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أهنئكم، سيدي الرئيس، والنيجر أيضا، على تولي رئاسة مجلس الأمن، وأشكركم على إعطائي الكلمة.

يشرفني مرة أخرى أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن باسم الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوسيب بوريل فونتيليس، بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وأود أولا أن أشكر معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وفريقه في الأمانة العامة، الذي تمثله هنا وكيلة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو، على تفانيهم ومثابرتهم المتناهيين في عملهم المتعلق بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وعلى وجه الخصوص لإعدادهم التقرير عن تنفيذه (S/2021/995) لعرضه خلال مناقشة اليوم. كما أعرب عن امتناني لسعادة السيدة جيرالدين بيرن ناسون ممثلة أيرلندا لدورها بصفتها ميسرة معنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ولعملها على إطلاع الأعضاء على الوضع الراهن.

وأود أن أمهد بإيجاز لعرض التطورات منذ تقديمنا لآخر تقرير عن هذه المسألة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8811). فكما نعلم جميعا، منذ نيسان/أبريل، شاركت كافة الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة في مفاوضات مكثفة في فيينا لإعادة الخطة إلى مسارها. وتوقفت المفاوضات في ٢٠ حزيران/يونيه، ومنذ ذلك الحين تولى رئيس جديد مهامه في إيران كما شكلت حكومة جديدة فيها.

وخلال الأشهر الخمسة التي تلت ذلك، كرس الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، بصفته منسقا لخطة العمل الشاملة المشتركة، جهودا كبيرة لإقناع الجانب الإيراني بضرورة استئناف المفاوضات على أساس العمل المضني الذي اضطلع به والتنازلات التي تم التوصل إليها بشق الأنفس مع حلول الصيف. وقد عقدنا عدة جولات من المشاورات في طهران وبروكسل. وقد واصلنا التنسيق الوثيق مع المشاركين الآخرين في "خطة العمل الشاملة المشتركة" ومع الولايات المتحدة.

ونرحب بجهود جميع أعضاء المجلس وشركائنا لدعم هذا المسعى ونأمل في مواصلة العمل يدا بيد لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد استؤنفت المفاوضات أخيرا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا، ولا تزال الجولة السابعة جارية في الوقت الذي نتكلم فيه. ويظل هدفنا التفاوض على عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق واستئناف الالتزامات بموجب "خطة العمل الشاملة المشتركة" من جانب الولايات المتحدة وإيران. وما زلنا مقتنعين بأننا أفضل حالا بكثير بوجود خطة العمل الشاملة المشتركة. فلا يوجد بديل أفضل لكي يطمئن المجتمع الدولي بطريقة يمكن التحقق منها أن برنامج إيران النووي مكرس للأغراض السلمية فقط، وأنه يمكن لإيران أيضا أن تجني فوائد اقتصادية من خلال رفع الجزاءات.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة ونحن مصممون على مواصلة العمل مع المجتمع الدولي لتحقيق ذلك الغرض. غير أن هنالك شعور هائل بالإلحاح تتشاطره معظم الوفود التي تتفاوض في فيينا بأنه، في ضوء استمرار إيران في التعجيل ببرنامجها النووي، لم يتبق الكثير من الوقت للمفاوضات.

فقد لاحظنا ببالغ الأسف والقلق خلال الأشهر الماضية أن إيران واصلت توسيع أنشطتها النووية بتجميع المزيد من اليورانيوم المخصب لتصل نسبة اليورانيوم ٢٣٥ فيه إلى ٢٠ في المائة و ٦٠ في المائة، بتركيب أجهزة طرد مركزي أكثر تطورا وإنتاج معدن اليورانيوم. وهذه الأنشطة لا تتعارض مع الأحكام المتعلقة بالمجال النووي في خطة العمل الشاملة المشتركة فحسب، بل وتثير مخاوف خطيرة بشأن عدم الانتشار، لا سيما وأن إيران قررت تعليق تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها وأحكام الشفافية في خطة العمل الشاملة المشتركة اعتبارا من ٢٣ شباط/فبراير، الأمر الذي قلل بشكل كبير من إمكانية حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المعلومات ذات الصلة عن البرنامج النووي الإيراني.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل مصدر قلق بالغ. فمن مصلحة المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك إيران، أن تتمكن الوكالة، بوصفها الهيئة الدولية الوحيدة المخولة بالتحقق من البرنامج النووي الإيراني، من الحصول على المعلومات والمعارف ومواصلة تلقيها وجمعها حتى تتمكن من التحقق من التطورات في إيران، بما يتماشى مع أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة. كما إن مراقبة الوكالة للالتزامات الإيرانية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وضمان استمرارية المعرفة بالبرنامج النووي الإيراني أمران أساسيان لعملية التفاوض.

ونرحب بتأكيد الحكومة الإيرانية الجديدة على موقف إيران المعلن في مفاوضات فيينا بأنها مستعدة للعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، شريطة أن تتوفر الظروف لتطبيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع المجتمع الدولي تطبيعا فعالا. إننا ندرك أن إيران واجهت عواقب اقتصادية سلبية خطيرة جدا في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض العقوبات الأحادية الجانب التي رفعتها الولايات المتحدة سابقا، الأمر

الذي أعربنا عن أسفنا الشديد لحدوثه. فقد أعاق ذلك، إلى جانب وقف منح الإعفاءات النووية، التنفيذ الكامل للاتفاق.

ولذلك رحبنا بالالتزام السياسي للرئيس بايدن وإدارة الولايات المتحدة بالانخراط في مفاوضات جادة بهدف العودة المحتملة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذ إيران الكامل لالتزاماتها النووية. وقد أحطنا علما بموقف الولايات المتحدة بأنها ستكون مستعدة للعودة إلى الامتثال المتبادل لخطة العمل الشاملة المشتركة، وفي ذلك السياق، ستكون مستعدة لرفع جميع العقوبات المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة. وبناء على ذلك وعلى المواقف التي عبر عنها المشاركون الحاليون في خطة العمل الشاملة المشتركة، ندعو جميع الأطراف إلى أن تكون مرنة وعملية وأن تكثف جهودها لتسريع العملية الرامية إلى إعادة خطة العمل الشاملة المشتركة إلى مسار التنفيذ الكامل. وفي الوقت الذي نسلم فيه بالشعور القوي بالإلحاح، فإننا بحاجة إلى التأكد من الحفاظ على مساحة كافية للجهود الدبلوماسية المكثفة الجارية.

وأود كذلك أن أذكر بأن قناة المشتريات لا تزال تعمل. وكما أوضح تقرير الأمين العام، فإنها تظل آلية حيوية للشفافية وبناء الثقة. فهي تعطي ضمانات للدول الأعضاء والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بأن نقل السلع والخدمات النووية والمزدوجة الاستخدام يتماشى تماما مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة.

وعلاوة على ذلك، نحث جميع أعضاء المنظمة على الامتناع عن اتخاذ إجراءات وإصدار بيانات يمكن أن تزيد من التوترات الإقليمية والدولية وتصعد الحشد العسكري في المنطقة وخارجها. وظل الاتحاد الأوروبي يحث إيران مرارا وتكرارا على الكف عن الأنشطة التي يمكن أن تعمق انعدام الثقة ولا تتفق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، التي نجحت لعدة عقود. وبالمثل، علينا ألا ننسى أن أصول خطة العمل الشاملة المشتركة ترتكز بقوة على عدم الانتشار العالمي وأنها نتيجة لتعددية الأطراف الفعالة. فلدينا مصلحة مشتركة في إنجاح خطة العمل الشاملة المشتركة. لنفعل ذلك معا، ولنفعل ذلك بسرعة. فنحن لا نرى أي خيار آخر قابل التطبيق.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد سكوغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة بيرن ناسون.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن على ثقتهم بتعييني ميسرة لمجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)

لقد بذلت قصارى جهدي لدعم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بطريقة محايدة وشفافة. وعملت عن كثب مع جميع أعضاء المجلس للوفاء بمسؤوليتنا المشتركة لضمان التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي يدعمها. وما زلت أواصل حوارا نشطا مع الدول الأعضاء، بما فيها جمهورية إيران الإسلامية، بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ القرار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر موظفي الأمانة العامة على المشورة القيمة والدعم القوي الذي قدموه لي خلال هذا العام في الاضطلاع بواجباتي كميسرة.

وقد وافق أعضاء المجلس في ٧ كانون الأول/ديسمبر على التقرير الثاني عشر للميسر (انظر S/2021/1019). وأود أن أشكر كل واحد منهم على انخراطهم البناء في تلك العملية بروح من التوافقية والمرونة. يقدم التقرير سردا واقعيا للأنشطة التي جرت في نظام القرار ٢٢٣١ التابع لمجلس الأمن، مغطيا الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ويتضمن الاتصالات ذات الصلة، الموجزة في تقريري، فضلا عن الجوانب الرئيسية لأنشطة قناة المشتريات. يمكن لأعضاء المجلس الرجوع إلى التقرير للحصول على تفاصيل، ولكنني أود أن أذكر ثلاث نقاط تحديدا.

أولا، أود أن أبلغكم بأن اجتماعا واحدا لمجلس الأمن في ”نظام القرار ٢٢٣١“ عقد خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، في ٧ كانون الأول/ديسمبر، ناقش فيه ممثلو مجلس الأمن النتائج والتوصيات

الواردة في التقرير الثاني عشر للأمين العام (S/2021/995) بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، قبل نشره. وقد أشارت وكيلة الأمين العام ديكارلو بالفعل إلى بعض هذه النقاط في إحاطتها. كما عقد ”نظام القرار ٢٢٣١“ مناقشة حول استئناف المحادثات في فيينا، بشأن إطلاق قذيفة تسيارية ومركبات فضائية من قبل جمهورية إيران الإسلامية والتطورات الأوسع المتعلقة بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ثانيا، عُمِّم ما مجموعه ٢٠ مذكرة في إطار ”نظام القرار ٢٢٣١“. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت ١٦ رسالة رسمية إلى دول أعضاء ومنسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة. وتلقيت ما مجموعه ١٥ رسالة من الدول الأعضاء والمنسق. ومن بين المراسلات التي عممت تقريران فصليان منتظمان صادران عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، فضلا عن ثمانية تقارير مستكملة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وأشير إلى أن الدور المحايد والمهني الذي تضطلع به الوكالة في أنشطتها للتحقق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية، على النحو المطلوب بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، دور أساسي إذ أنه يعزز الثقة الدولية في خطة العمل الشاملة المشتركة نفسها.

ثالثا، لم تقدم أي مقترحات جديدة إلى مجلس الأمن عن طريق قناة المشتريات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتمثل تلك القناة آلية رئيسية للشفافية وبناء الثقة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. والقناة لا تزال تعمل وهي على استعداد لاستعراض المقترحات. وأنضم إلى الأمين العام في تشجيع جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والدول الأعضاء والقطاع الخاص على دعم القناة والاستفادة منها بصورة كاملة.

وخطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز كبير في مجال عدم الانتشار النووي ومثال على كيفية العمل معا لحل القضايا المطولة والصعبة من خلال الحوار والدبلوماسية. وهي تظل أفضل طريقة لضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني. ويتيح استئناف المحادثات في فيينا إمكانية عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل وتنفيذها الكامل والفعال من جانب جميع الأطراف. وآمل أن تستند المحادثات إلى التقدم المحرز في الجولات السابقة وأن تتمكن من التحرك بسرعة للتوصل إلى نتيجة إيجابية. وفي المقابل، يجب أن نواصل القيام بدورنا في إثبات أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة، يؤدي الغرض المرجو.

وفي الختام، أشدد على النداء الوارد في الفقرة ٢ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والموجه إلى الجميع:

> ”يهيب بجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل، بوسائل منها الامتناع عن إتيان أعمال تعيق الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن خطة العمل“.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفيرة بيرن ناسون على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر جميع من قدموا إحاطات اليوم لما قدموه من معلومات مستكملة بشأن هذه المسألة الحرجة.

تواصل الولايات المتحدة السير على طريق الدبلوماسية لتحقيق العودة إلى الامتثال المتبادل الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة ومعالجة جميع شواغلنا مع إيران. وقد أوضح الرئيس بايدن أنه مستعد للعودة إلى امتثال الولايات المتحدة، والبقاء في حالة امتثال، طالما أن إيران تفعل الشيء نفسه. ونحن على استعداد تام لرفع العقوبات التي لا تتسق مع التزاماتنا بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي من شأنها أن تسمح لإيران بالحصول على الفوائد الاقتصادية للاتفاق. ونحن مقتنعون بأنه إذا ما شاركت إيران في محادثات في فيينا على وجه الاستعجال وحسن النية، يمكننا التوصل بسرعة إلى تفاهم بشأن العودة على أساس اتفاق متبادل وتنفيذه.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نسمح لإيران بتسريع برنامجها النووي وإبطاء دبلوماسيتها النووية. ويؤسفني أن أبلغكم بأن هذا هو بالضبط ما يبدو أنه يحدث في محادثات خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا. وقد استقبلت إيران استئناف المحادثات باستفزازات نووية جديدة وشرعت في التمسك بمواقف غامضة وغير واقعية ومتطرفة وغير بناءة بشأن المسائل النووية والجزاءات على حد سواء في المحادثات. وقد أحرزنا تقدما كبيرا على مدى ست جولات من المحادثات في ربيع هذا العام، حيث اتخذت جميع الأطراف قرارات صعبة. وكما يتفق جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة الخمسة زائدا واحدا)، فإن نتيجة هذه المفاوضات هي الأساس الوحيد الذي يمكن الاستناد إليه للتوصل إلى نتيجة. ولكن إيران تسعى الآن إلى إعادة فتح تلك التسويات. والحقيقة البسيطة هي أن إيران، كما أوضح وزير الخارجية بلينكن، تكاد تصل إلى نهاية الطريق.

ولم يتبق سوى القليل من الوقت، لكن التقدم النووي المستمر لإيران وغياب طابع الاستعجال في المحادثات يؤدي إلى اضمحلال فوائد عدم الانتشار التي يمكن تحقيقها من خلال العودة إلى الامتثال المتبادل الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. ولا تتفق التصعيدات النووية المستمرة لإيران مع الهدف المعلن المتمثل في العودة إلى الامتثال المتبادل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وتثير هذه التصعيدات تساؤلات حول نوايا إيران، لا سيما وأن الولايات المتحدة أوضحت استعدادها لرفع جميع الجزاءات التي لا تتفق مع خطة العمل في سياق العودة إلى الامتثال المتبادل. واسمحوا لي أن أقول بوضوح: إن الإجراءات التي تتخذها إيران لن توفر لها أي موقف قوة في المفاوضات ولن تؤدي إلا إلى زيادة شواغلنا بشأن أنشطة إيران.

وبينما تستمر المفاوضات الدبلوماسية، نذكر الدول الأعضاء بأهمية مواصلة تنفيذ تدابير الجزاءات المتبقية الواردة في المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولا تزال القيود قائمة على نقل بعض القذائف التسيارية والتكنولوجيا النووية من إيران وإليها، ولا يزال الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خاضعين لتجميد الأصول. ونؤيد استمرار الأمانة العامة في تقديم تقاريرها عن تنفيذ تلك التدابير. ونقدر على وجه الخصوص ما أبلغ عنه الأمين العام بشأن استخدام الطائرات المسيرة في المنطقة. واستمرار إيران في نشر الطائرات المسيرة وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية إلى شركائها ووكلائها يزعزع استقرار اليمن والعراق والأمن البحري في جميع أنحاء المنطقة. فعلى سبيل المثال، مكنت إيران الحوثيين من شن ضربات متزايدة التعقيد في عمق المملكة العربية السعودية وعلى المدن اليمنية المكتظة بالسكان. ونشجع الأمانة العامة على مواصلة التحقيق في تلك الحوادث بشأن الانتهاكات المحتملة للمرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ويخلص تقرير الأمين العام (S/2021/995) أيضا إلى أن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعرضوا للمضايقة من جانب إيران أثناء رصدهم لاتفاق الضمانات والتحقق منه. وهذا يتعارض بشكل مباشر مع امتيازاتهم وحصاناتهم الدبلوماسية، فضلا عن آداب اللياقة البسيطة. ويجب على إيران أن تُبدي التعاون المطلوب لحل شواغل الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالمواد والأنشطة النووية غير المعلنة المحتملة في إيران بدون مزيد من التأخير. ويجب على إيران أن تنفذ بالكامل البيان المشترك الذي تفاوضت بشأنه مع المدير العام للوكالة، غروسي، في طهران في ١٢ أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من النداءات الواضحة من جميع أعضاء مجموعة الخمسة زائدا واحدا، فإن ذلك لم يتم بعد. وتحظى الوكالة بدعمنا الكامل في الاضطلاع بمسؤولياتها الحاسمة في مجالي التحقق والرصد في إيران بخصوص كل من الضمانات ومقاصد خطة العمل الشاملة المشتركة.

ولا تزال العملية الدبلوماسية الجارية حاليا أفضل نهج للحد من برنامج إيران النووي ووضعنا على طريق معالجة جميع الشواغل التي لدينا نحن والآخرين إزاء أنشطة إيران في المنطقة وخارجها. والعالم مستعد لدعم العودة إلى الامتثال المتبادل. ولكن لكي ينخرط العالم اقتصاديا ويوسع التعاون الدبلوماسي مع إيران، يجب على إيران أولا أن

تظهر الجدية على الطاولة وتعود إلى الامتثال للاتفاق في وقت قصير، وكما أوضحت الولايات المتحدة، نحن مستعدون أيضا للقيام بذلك.

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها. ونرحب بالتقرير الثاني عشر للأمين العام (S/2021/995) بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ونشكر الأمانة العامة على مهنيتها ودعمها المستمرين. وأود أيضا أن أشكر السفيرة بيرن ناسون وفريقها على عمل ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وعلى إحاطتها. كما أشكر سعادة السيد أولاف سكوغ على إحاطته.

وقد أظهرت المملكة المتحدة باستمرار التزامنا بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وأولويتنا هي رؤية عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق وعودة إيران إلى الامتثال، ونحن نتفاوض في فيينا لتحقيق هذا الهدف. وكما أشار الأمين العام في تقريره، استؤنفت المحادثات الأخيرة في فيينا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد خمسة أشهر من وقف إيران لها. وخلال تلك المحادثات، قدمت إيران مطالب متشددة جديدة، يتجاوز الكثير منها نطاق خطة العمل. والعملية لا تتحرك بسرعة كافية، والوقت ينفد.

وفي الوقت نفسه، يقوض التصعيد النووي الإيراني السلم والأمن الدوليين والنظام العالمي لعدم الانتشار. وواصلت إيران تطوير برنامج للقذائف التسيارية، لا يتفق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن المهم أن يركز مجلس الأمن على خطورة الحالة الراهنة. لم يكن البرنامج النووي الإيراني أكثر تطورا مما هو عليه اليوم. ويحتوي مجموع مخزون إيران على ما يكفي من المواد الانشطارية التي يمكن أن تنتج، إذا ما تم تخصيبها أكثر، عدة أسلحة نووية. وتنتج إيران يورانيوم عالي التخصيب، وهو أمر لم يسبق له مثيل بالنسبة لدولة لا يوجد لديها برنامج للأسلحة النووية، فضلا عن معدن اليورانيوم، الذي يوفر المعرفة التي تنطبق على الأسلحة.

وعلاوة على ذلك، قامت إيران منذ شباط/فبراير بتقليص الرصد الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ ومنذ عام ٢٠١٩، لم تتعاون مع الوكالة في تحقيقات الضمانات. كما فشلت إيران في تنفيذ اتفاقها الثنائي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لصيانة الكاميرات والسماح بالوصول إلى موقع كرج. ولذلك، ندعو إيران إلى استعادة جميع سبل الوصول الكامل بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتنفيذ التزاماتها القانونية والتفاهم الثنائي مع الوكالة بدون تأخير.

لقد وصلنا إلى مفترق طرق. ونأمل أن تختار إيران إبرام اتفاق منصف وشامل يعود بالفائدة على الشعب الإيراني والدولة الإيرانية. وإذا واصلت إيران مسارها الحالي للتصعيد النووي، في غضون أسابيع وليس أشهر، فإنها ستكون مسؤولة عن انهيار خطة العمل الشاملة المشتركة وإثارة أزمة خطيرة، ستتطلب استجابة قوية من المجلس.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو وسعادة السيد أولوف سكوغ، سفير ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، على إحاطتيهما الشاملتين.

(تكلم بالإنكليزية)

أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفيرة جيرالدين بيرن ناسون، ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على قيادتها القديرة وجهودها الدؤوبة وتقريرها (انظر S/2021/1019). كما أرحب بمشاركة ممثلي ألمانيا وإيران في هذه الجلسة.

من المشجع أن نشهد المشاركات الدبلوماسية الأخيرة بين الأطراف المعنية في المفاوضات بشأن العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والتنفيذ الكامل والفعال لهما. وقد عكس استئناف هذه المفاوضات في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر وفي الأيام الأخيرة من كانون الأول/ديسمبر استمرار الأطراف المعنية في التزاماتها وجهودها الرامية إلى تجاوز الخلافات ومعالجة التحديات المتعلقة بهذه المسألة بعد تأخير خمسة أشهر. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة المشاركة في مفاوضات بناءة، وفقا لدعوة الأمين العام إلى مواصلة المشاركة الدبلوماسية في هذا الشأن.

ونلاحظ مع القلق المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام الثاني عشر (S/2021/995) وتقرير مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أنشطة عدم الامتثال لتنفيذ الخطة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونشيد بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها.

لقد دأبت فييت نام على التأكيد على أهمية التقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن. ونكرر دعوتنا إلى التعاون الكامل لأغراض الرصد، لأن الشفافية عنصر حاسم في جانب بناء الثقة لخطة العمل الشاملة المشتركة. كما ندعو الأطراف المعنية إلى عدم ادخار أي جهد لحل الخلافات وممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى تفاقم الحالة أو تضعف الثقة أو تصعد التوترات في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يسهم المجتمع الدولي وبلدان المنطقة في الجهود الدبلوماسية الجارية.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي أفضل طريقة لضمان حل شامل وطويل الأجل ملائم للقضية النووية الإيرانية والمساهمة في السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونشاطر الأمين العام تقييمه بأن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ما زالا يمثلان نجاحا للدبلوماسية المتعددة الأطراف وعدم الانتشار النووي، ولا يزالان يتمتعان بالدعم الكامل من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

وفي ضوء المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، نود أن نؤكد على أهمية التنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي تتحدث فيها فييت نام عن هذه المسألة بصفتها عضوا في مجلس الأمن، فإنني آمل مخلصا أن تواصل جميع الأطراف جهودها لتعزيز الحوار والمفاوضات لحل الخلافات وأن تؤكد من جديد التزاماتها بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا وفعالا.

كانت فييت نام عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عند إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، التي شهدنا خلالها تأثير روح فيينا ونجاح الدبلوماسية. وفييت نام الآن عضو في المجلس مرة أخرى. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لدعم هذه العملية في جميع المحافل المناسبة. فلتسود روح فيينا مرة أخرى في المفاوضات من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفير أولوف سكوغ على إحاطتيهما. كما أشكر السفيرة جيرالدين بيرن ناسون وفريقها على تقريرها (انظر S/2021/1019). وأرحب بحضور ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وألمانيا.

كما ذكرنا سابقا، منذ اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٥، أيدت المكسيك الخطة إيمانا منها بأنها مثال ناجح للدبلوماسية المتعددة الأطراف وعنصر رئيسي في ضمان استقرار الهيكل الدولي لعدم الانتشار النووي. ومثل الاتفاق في حد ذاته تحولا كبيرا في الطريقة التي يتعامل بها مجلس الأمن مع مسألة البرنامج النووي الإيراني باختيار نهج التعاون والثقة بدلا من نظام الجزاءات.

وتشدد المكسيك على أهمية العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة من دون شروط مسبقة، الأمر الذي سيستلزم رفع العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على إيران واستئناف إيران الوفاء بجميع الالتزامات التي قطعتها على نفسها في عام ٢٠١٥. وفي حين أننا نتفهم موقف أولئك الذين يعتقدون أن معالجة الديناميات الأمنية الأوسع نطاقا في المنطقة أولوية، فإن بلدي يعتقد أنه من الأفضل إجراء حوار منفصل في هذا الصدد حتى لا يعوق العودة على سبيل الاستعجال إلى خطة العمل الشاملة المشتركة.

توثق تقارير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتظام الأنشطة المثيرة للقلق، بما في ذلك ارتفاع مستوى تخصيب اليورانيوم في إيران، والبحوث المتقدمة بشكل متزايد في إنتاج المعادن واستخدام أجهزة الطرد المركزي الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقييد وصول مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المرافق والمواقع غير المعلن عنها بموجب البروتوكول الإضافي هو أيضاً مصدر قلق. وبينما نشعر بالامتنان للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جهوده الرامية إلى التوصل إلى ترتيبات لاحقة قصيرة الأجل للحفاظ على أنشطة الرصد، فإن تلك الترتيبات لا يمكن التنبؤ بها ولا استدامتها. وعلى الرغم من أن الشفافية والتعاون عنصران حاسمان لحسن سير خطة العمل، فإننا ندعو إيران إلى تجديد الاتفاق المؤقت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإطار زمني أطول من أجل الإبقاء على الرصد والتحقق.

وفيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالقذائف، لا بدّ لنا من أن نشير إلى أن عمليات الإطلاق الأخيرة تولد عدم الثقة.

والمكسيك ملتزمة بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والمحافظة عليه من خلال الامتثال للالتزامات والتعهدات بموجب مختلف الصكوك القانونية في ميدان نزع السلاح النووي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. ويسعى بلدي إلى تعزيز وصون نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي الذي أنشأته معاهدة عدم الانتشار، وهو بصفته تلك يدافع عن حق جميع البلدان في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولكن من الواضح أن هذا الحق يصاحبه الالتزام بالامتثال لجميع الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي المرة السابقة التي نظرنا فيها في هذه المسألة في مجلس الأمن (انظر S/PV.8811)، كنا نتوقع نتائج من فيينا. مع ذلك، وبعد نصف عام، لا يزال هناك عدم يقين. وعلى الرغم من ذلك، فإن بلدي يثق في أنه سيكون من الممكن التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يمكّن من العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

السيد راغوتاهالي (الهند) (**تكلّم بالإنكليزية**): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو؛ ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السفير أولوف سكوغ؛ وميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الممثلة الدائمة لأيرلندا السفيرة جيرالدين بيرن ناسون، على إحاطاتهم. كما أرحب بحضور ممثلي إيران وألمانيا في هذه الجلسة. وسأوجز في ملاحظاتي.

تؤيد الهند التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتؤيد الهند أيضاً الحل السلمي للمسائل ذات الصلة من خلال الحوار والدبلوماسية.

ونقدّر جهود المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ أنشطة الوكالة في مجال التحقق والرصد في إيران.

ونحث إيران على مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بمهام الوكالة بفعالية ومعالجة المسائل التي لم تحل فيما يتعلق بأنشطتها النووية.

السيدة برنس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر أيضاً إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوغ والسفيرة بيرن ناسون بصفتها ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على إحاطاتهم.

ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولا نزال نؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة. وتظل خطة العمل الشاملة المشتركة دعامة أساسية للبنية العالمية لعدم الانتشار النووي، ولا شك في أنها انتصار للدبلوماسية المتعددة الأطراف. لذا فإن الحفاظ عليها وإعادة إحيائها أمران مهمان لصون السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، بل في جميع أرجاء العالم.

ونشعر ببالغ الأسف لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في أيار/مايو ٢٠١٨ وما تلا ذلك من قرارات بإعادة فرض الجزاءات وإنهاء الإعفاءات. تتعارض هذه الإجراءات مع متطلبات وغايات القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وعلاوة على

ذلك، فإن هذه الإجراءات لا تشجع على تهيئة بيئة مواتية للمشاركة الدبلوماسية البناءة. لذلك فإننا ما زلنا نحث الولايات المتحدة على العودة إلى الاتفاق، وندعو إلى الرفع الفوري لجميع التدابير القسرية الأحادية الجانب. وقد أصبحت هذه الدعوة أكثر إلحاحاً لأن هذه العقوبات حدت إلى حد كبير من قدرة إيران على الاستجابة بفعالية لجائحة مرض فيروس كورونا.

كما نأسف لقرار إيران وقف تنفيذ العديد من التزاماتها النووية بموجب خطة العمل. ونحيط علماً بأن إيران أشارت إلى أن هذه الخطوات يمكن التراجع عنها لكونها اتخذت بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. ونحث إيران على استئناف الامتثال الكامل للوفاء بمجمل التزاماتها.

لا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة الطريق الوحيد القابل للتطبيق لضمان التوصل إلى حل سلمي وشامل وطويل الأمد للمسألة النووية الإيرانية. ولذلك فإننا نؤيد العملية الدبلوماسية الجارية في فيينا ونشجع الأطراف على البناء على التقدم المحرز حتى الآن من خلال التواصل الكامل بروح من الاحترام المتبادل والحلول الوسط. وينبغي أن تظل الأطراف مدركة للغرض من الاتفاق في محاولة لإيجاد أرضية مشتركة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لأعضاء المجتمع الدولي الامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي قد تؤجج التوترات وتحول دون التعاون الإيجابي.

ونؤيد ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذ تعمل نحو ضمان الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. ولا يمكن المبالغة في أهمية دور الوكالة في مجالي التحقق والرصد، ومن ثم فمن الأهمية بمكان أن تتاح لها إمكانية الوصول المنتظم للاضطلاع بفعالية بأنشطتها. ونشجع الطرفين على التواصل البناء بشأن هذه المسألة.

إن الهدف من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل لا يقتصر على كفالة الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني فحسب، بل يرمي إلى تهيئة بيئة تشجع على تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بشكل طبيعي مع البلد وتيسرها. وفي هذا الصدد، فمن الضروري أن تواصل قناة المشتريات وظيفتها بفعالية وكذلك آلية دعم التبادل التجاري.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم الخطة وجميع الصكوك المتعددة الأطراف المماثلة الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إن سانت فنسنت وجزر غرينادين من جانبها، بوصفها عضواً في منطقة السلام لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وطرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، تؤكد التزامها بتحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وما زلنا ثابتين في التزامنا بنزع السلاح، وهو هدف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم الانتشار.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب أيرلندا بتقارير كل من الأمين العام (S/2021/995) واللجنة المشتركة (انظر S/2021/992 و S/2021/1019) وقد أحاطت علماً بالنتائج التي توصلا إليها. وأود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوغ على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

تلتزم أيرلندا التزاماً قوياً بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. وكما توضح التقارير الثلاثة المعروضة علينا اليوم، فإن خطة العمل إنجاز هام في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتظل أفضل وسيلة لضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني.

ونرحب باستئناف المحادثات في فيينا، بعد خمسة أشهر، في إطار اللجنة المشتركة. ومن المهم أن تمضي المحادثات قدماً بسرعة. ومع الإرادة السياسية الجماعية اللازمة من جانب جميع الأطراف، فإن التوصل إلى نتيجة سريعة للمحادثات والعودة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق من جانب جميع الأطراف أمر في متناول أيدينا.

ومن الضروري أن تفي الولايات المتحدة بالتزاماتها بالكامل بموجب خطة العمل، بما في ذلك رفع الجزاءات، وأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتسهيل التنفيذ الكامل والسليم للخطة والقرار ٢٢٣١

(٢٠١٥). ومن المهم أن يرى الشعب الإيراني الفوائد الحقيقية والملموسة التي تشكل جزءاً أساسياً من الخطة.

ومن الضروري بنفس القدر أن تعود إيران بشكل كامل إلى تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويساورنا قلق عميق إزاء الإجراءات التي تشمل تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة، وتصنيع مزيد من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة وتركيبها واستخدامها وإنتاج معدن اليورانيوم. وتنطوي هذه الأنشطة على خطر حقيقي يتمثل في تقويض خطة العمل ونظام عدم الانتشار النووي الأوسع نطاقا بشكل خطير.

إن دور الوكالة في الرصد والتحقق حاسم في منح المجتمع الدولي الثقة بشأن الطابع السلمي البحت لبرنامج إيران النووي. ولهذا السبب، لا نزال نشعر بالقلق إزاء قرار إيران بتعليق تنفيذ تدابير الشفافية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. إن قدرة الوكالة على استعادة استمرارية الاطلاع في جميع المواقع في إيران أمر بالغ الأهمية بالنسبة لدورها في الرصد والتحقق. وندعو إيران إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة تحقيق تلك الغاية الضرورية. وتعرب أيرلندا بقوة عن تأييدها وتقديرها لنزاهة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومهنيتها في الاضطلاع بذلك العمل الحيوي.

ونأمل أن يتم التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن العودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل. وتؤيد أيرلندا دعوة الأمين العام الموجهة إلى جميع الدول، بما فيها دول المنطقة، لدعم تنفيذ الخطة.

وأخيرا، من المهم أن نثبت هنا في نيويورك أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يؤدي الغرض المرجو. وستواصل أيرلندا دعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السفير سكوغ ووكيل الأمين العام ديكارلو على آخر المستجدات التي قدماها. كما أتوجه بجزيل الشكر للسفيرة بيرن ناسون بصفتها ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أود أن أبدأ بإعادة تأكيد دعم النرويج الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فعلى نحو ما أشار الأمين العام، لا تزال خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا يزالان يحظيان بدعم دولي واسع النطاق. ووجود خطة عمل شاملة مشتركة فعالة وتنفيذها تنفيذا كاملا يسمحان بالنهوض بعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي، ويكتسيان أهمية لتحقيق الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولا نزال نرى أن التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل هو أفضل فرصة متاحة للمساعدة على بناء الثقة الدولية في الطابع السلمي البحت لبرنامج إيران النووي. وعلى النحو الذي أشار إليه الأمين العام أيضا، فإن هذه الثقة قد تقوضها حالات التأخير وعدم إحراز تقدم دبلوماسي في إعادة خطة العمل إلى مسارها.

وتنضم النرويج إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سعيها لمواصلة أنشطتها في مجال التحقق والرصد في إيران. وخلال جلستنا السابقة المعقودة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8811)، أعرب عدد من أعضاء المجلس عن حق عن قلقهم إزاء القيود المفروضة على وصول الوكالة. ونأسف أشد الأسف لزيادة تدهور أحد المرافق وعدم إمكانية الوصول إليه. وتشكل تدابير تحقيق الشفافية عنصرا حيويا في خطة العمل الشاملة المشتركة، ويسبب الوضع الحالي تقويض قدرة الوكالة بشكل خطير على استعادة استمرارية الاطلاع.

وأقد عربت النرويج عن أسفها لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل في عام ٢٠١٨ وإعادة فرض الجزاءات من جانب واحد. كما نأسف بشدة لاتخاذ إيران سلسلة من الخطوات للحد من التزاماتها في المجال النووي. وقد أوضح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقاريره المقدمة إلى المجلس أن إيران تواصل المضي قدما في برنامجها النووي. وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا العميق إزاء الخطوات المتعمدة التي اتخذتها إيران نحو التصعيد النووي. فهذا

يشكل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي ويؤدي إلى تعقيد إمكانية استعادة خطة العمل لفعاليتها.

ونحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة واستئناف التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدون تأخير. وفيما يتعلق بمسألة الأحكام المتصلة بالقذائف التسيارية، فإننا نشاطر أيضا الشواغل التي أثيرت سابقا ونشجع إيران على معالجتها.

ولا يزال الوضع المحيط بخطة العمل متوترا ولا يمكن التنبؤ به. ولا تزال النرويج نصيرا ثابتا للحوار الدبلوماسي البناء من أجل الحد من التوترات وزيادة الثقة والتعاون. ونكرر دعوتنا إلى جميع الجهات المعنية للتحلي بضبط النفس وتجنب اتخاذ إجراءات قد تسهم في التصعيد.

وأخيرا، نرحب باستئناف المناقشات في فيينا، ونكرر دعوة الزملاء الآخرين إلى تشجيع إيران على الدخول في مفاوضات جادة. وتشاطر النرويج الطموح المتمثل في العودة بفعالية إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة التي تستعيد الاستفادة من الاتفاق وتتيح ذلك للجميع. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف على أساس الحاجة الملحة لإعادة الخطة إلى مسارها.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والميسر المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي على إحاطاتهم.

منذ عام ٢٠١٥، أظهرت فرنسا وشركاؤها الأوروبيون الثلاثة التزاما ثابتا بالتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من خلال، أولا رفع عقوبات الاتحاد الأوروبي وفقا للجدول الزمني المتفق عليه وتسهيل وصول شركاتنا إلى السوق الإيرانية؛ وثانيا، المعارضة الواضحة لانسحاب حكومة الولايات المتحدة السابقة من الاتفاق؛ وأخيرا، التحذير من تقدم البرنامج النووي الإيراني بما يتجاوز الحدود التي حددها الاتفاق.

وقد أحرزنا مع جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة تقدما كبيرا نحو إعادة جميع الأطراف إلى الاتفاق، وذلك خلال ست جلسات تفاوضية في الربيع الماضي. وبناء على طلب إيران، توقفت تلك المحادثات في ٢٠ حزيران/يونيه، أي في اليوم التالي لانتخاباتها الرئاسية. ومنذ ذلك الحين، تأخرت إيران مرارا وتكرارا في العودة إلى طاولة المفاوضات لمدة خمسة أشهر.

لقد كانت لدينا آمال كبيرة لاستئناف مفاوضات خطة العمل في فيينا. ومع ذلك، فاليوم، وبعد أسبوعين من استئناف المحادثات، التي انخرطنا فيها بجدية وبشكل بناء، لا بد من القول إن بقاء الاتفاق النووي الإيراني مهدد الآن أكثر من أي وقت مضى. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل خطورة الحالة.

ونشعر بخيبة الأمل والقلق إزاء موقف فريق التفاوض الإيراني الجديد. لقد قدمت إيران أقصى المطالب، وهي مطالب يتجاوز الكثير منها نطاق خطة العمل، بينما تراجعت في الوقت نفسه عن التنازلات التي تم التوصل إليها بعد أسابيع طويلة من المناقشات الصعبة. وعلى الرغم من تغيير إيران لهجتها في الأيام الأخيرة، فإننا بعيدون كل البعد عن إحراز أي تقدم في المحادثات النووية. فالمحادثات لا تسير في الاتجاه الصحيح ولا تتقدم بالسرعة الكافية.

إن الوقت عامل جوهري. فنحن نقترب من النقطة التي سيجعل فيها التصعيد النووي الإيراني خطة العمل الشاملة المشتركة بلا معنى. وعلى مدى العامين الماضيين وحتى الآن، بما في ذلك أثناء محادثات فيينا، واصلت طهران وعجلت بتطوير أنشطتها النووية الأكثر إشكالية بدون أي مبرر مدني موثوق به، ولا سيما التراكم السريع لليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة و ٦٠ في المائة، فضلا عن الأنشطة المتصلة بإنتاج معدن اليورانيوم، التي توفر الدراية الرئيسية لتصنيع جهاز نووي. ونتيجة لذلك، لم يسبق لبرنامج إيران النووي أن حقق تقدما كما هو اليوم.

وهذه التطورات تثير الجزع بشكل خاص نظرا لأن إيران أظهرت في الوقت نفسه عدم تعاون خطيرا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكلنا نعرف تفاصيل تلك الإخفاقات من تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونكرر تأكيد دعمنا الكامل لعمل الوكالة. وتشير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الآن إلى أنها قد لا تتمكن من الاستمرار في معرفتها الكاملة ببرنامج إيران النووي، وهو أمر أساسي لضمان العودة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة والتحقق من تنفيذها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على أنشطة الإنتاج باستخدام أجهزة الطرد المركزي المتطورة في موقع كاراج. وندعو إيران إلى استئناف التعاون الكامل مع الوكالة.

وفي ذلك السياق، يساور فرنسا القلق إزاء استمرار إيران في أنشطتها المتعلقة بالقذائف التسيارية ونقلها، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. لا يمكن لإيران أن تكون غافلة عن أنها، بموجب التزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، يجب ألا تضطلع بأي أنشطة تتعلق بالقذائف التسيارية المصممة لإيصال أسلحة نووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

نحن عند مفترق طرق. وأمام إيران طريقان – إما أن تواصل تصعيدها النووي في الأسابيع المقبلة، مما قد يؤدي إلى انهيار خطة العمل الشاملة المشتركة وإشعال أزمة خطيرة، أو أن تختار العودة على نحو عاجل إلى مسار التوصل إلى اتفاق شامل ومنصف لصالح شعبها.

وهذا المسار الثاني في مصلحة الجميع. ولا يزال المسار الدبلوماسي متاحا تماما أمام إيران للتوصل إلى اتفاق، ولكن نظرا للتطورات في برنامجها النووي، فإن هذه هي فرصتنا الأخيرة لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة. ويجب أن يحدث ذلك في غضون أسابيع لا أشهر. ولذلك، تؤكد فرنسا من جديد تصميمها على مواصلة المناقشات الجادة في فيينا خلال الأيام القليلة القادمة مع جميع شركائها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث – ألمانيا وإيطاليا والصين وروسيا والولايات المتحدة – من أجل العودة السريعة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. وندعو إيران إلى التفاوض بحسن نية وإظهار نفس التصميم على إبرام اتفاق في أقرب وقت ممكن.

السيد لعواني (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسفيرة جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا وميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم المفصلة. كما أرحب بمشاركة ممثلي ألمانيا وإيران في هذه الجلسة.

إن تونس تتفق مع الرأي بأن خطة العمل الشاملة المشتركة إضافة مهمة إلى الهيكل العالمي لعدم الانتشار وأنها تظل أفضل سبيل لمواصلة ضمان الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. ونأمل مخلصين أن تختتم المناقشات الجارية لإحياء الاتفاق بنجاح قريبًا، ونجدد الدعوة إلى تنفيذ جميع الأطراف الكامل والفعال لهذا الاتفاق وللقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ونحيط علما مرة أخرى بالاختلافات في التفسير فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية. وإذ نؤكد من جديد أهمية إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل المعرب عنها، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل الأمن الإقليمي، نحث جميع الأطراف على الامتناع عن جميع الأنشطة والخطابات التي قد تعمق انعدام الثقة أو تفاقم التوترات، وأن تشارك بحسن نية في الحوار والمفاوضات لتسوية خلافاتها.

وفي ذلك الصدد، ترحب تونس بالاجتماعات الثنائية التي عقدت بين مختلف بلدان المنطقة خلال الأشهر الماضية. ونقدر أيضا جميع المبادرات البناءة الرامية إلى تعزيز الحوار والثقة بين الأطراف المعنية، بما في ذلك من خلال إنشاء منصات وآليات جديدة.

وختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط نظرا للدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه ذلك في الجهود العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن الجهود التي تبذل لتحقيق السلام والأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي.

إن الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، التي تهدف إلى وضع معاهدة لإنشاء تلك المنطقة، والتي اختتمت في وقت سابق من هذا الشهر وشاركت فيها البلدان العربية وإيران بشكل بناء، تمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق ذلك الهدف وتستحق دعمنا الكامل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو؛ والسيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسفيرة جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا وميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم. ونرحب أيضا بمشاركة زملائنا الإيرانيين في جلسة اليوم.

إننا نوافق على اعتماد التقرير الثاني عشر للميسرة (انظر S/2021/1019) ونرحب بجهود أيرلندا للاتفاق على النص، حيث أظهر زملاؤنا نهجًا احترافيًا حقيقيًا موجه نحو تحقيق النتائج. ولا يزال لدينا عدد من الانتقادات فيما يتعلق بالنص، ولكن نظراً لأهمية الحفاظ على وحدة المجلس بشأن هذه المسألة، فقد قررنا الانضمام إلى توافق الآراء.

ينصب اهتمام العالم الآن على المفاوضات الجارية في فيينا. وأمام زملائنا هناك مهمة صعبة للغاية – تتمثل في إعادة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة إلى إطار العمل المتفق عليه في البداية. يجب أن نساعدهم، ولا يمكننا أن نفعل ذلك إلا بإظهار ضبط النفس الاستراتيجي وعدم تأجيج التوترات. وينطبق ذلك على جميع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة، وأعضاء مجلس الأمن، والبلدان المجاورة لإيران في المنطقة. وفي سياق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإن المطلوب بصورة عاجلة الآن هو الدبلوماسية المحترفة. نحتاج إلى منحها فرصة لتحقيق النجاح. لأن نجاحها يصب في مصلحتنا المشتركة.

وفي هذا السياق، يجب أن أقول صراحة إنني أشعر بالحيرة إلى حد ما لأن بعض زملائنا الغربيين سارعوا اليوم إلى التعليق لا على عملية المفاوضات فحسب، بل على موقف إيران في المحادثات. وكما نفهم، فإن هذا الموقف يتغير ويتبلور. ولذلك فإن أي استنتاجات عامة، ولا سيما تلك التي أعرب عنها هنا اليوم في نيويورك، غير ملائمة على الإطلاق.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن محادثات فيينا ليست عملية سريعة أو بسيطة من الناحية الموضوعية. وهناك مثل روسي مناسب لوصف هذا الوضع: "ما أيسر الهدم وأشق البناء". وكما قال الكثيرون اليوم، فإن الولايات المتحدة هي التي هدمت كل شيء في عام ٢٠١٨، عندما انسحبت من خطة العمل الشاملة المشتركة وتسببت في قدر كبير من الضرر، بما في ذلك من خلال منع أطراف أخرى من تنفيذ الاتفاق. ثم انتظر العالم ستة أشهر حتى تحدد إدارة بايدن أخيرا سياستها تجاه خطة العمل الشاملة المشتركة. على الرغم من عدم ذكره كثيراً، فإن هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة صعبة للغاية اليوم. لذا دعونا نتوخى الموضوعية ولا ننسى أن مصدر التحديات التي تواجهنا اليوم هو سياسة الولايات المتحدة، لا إيران. والآن يتحدث زملاؤنا الأمريكيون عن استعدادهم للعودة إلى تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، ولكن هذه مجرد كلمات يجب تأكيدها بالأفعال.

ومن المؤسف أن الولايات المتحدة، على الرغم من تعقد محادثات فيينا، تواصل سياستها المتمثلة في ممارسة أشد الضغوط على إيران. وردا على ذلك، واصل الجانب الإيراني تجميد بعض التزاماته بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وحتى الآن، لم يتسن كسر هذه الحلقة المفرغة.

ونعتقد أن التقدم في عودة الولايات المتحدة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق سيهيئ الظروف لرد فعل إيجابي من إيران، بما في ذلك إلغاء تجميد بعض الالتزامات التي تم تعليقها. وأود أن أكرر: إن الخطوات التي اتخذتها إيران هي رد فعل على السلوك المدمر الذي انتهجته الولايات المتحدة الأمريكية. وبالمناسبة، تم تأجيل هذه الخطوات لفترة طويلة؛ ولم تكن انسحابا انفراديا لطهران من التزاماتها. وهذا هو بالضبط السياق الذي ينبغي أن ننظر فيه إلى تقارير المدير العام

للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدون محاولة تقديم الحالة كدليل على وجود نية خبيثة من جانب طهران، كما يفعل زملاؤنا الغربيون.

ونعتقد أن الإدلاء بتصريحات تفيد بأن خطة العمل قد عفا عليها الزمن أو أنها تحتاج إلى تجديد وتوسيع وما إلى ذلك، أمر خطير وغير مسؤول. يتضمن الاتفاق توازنا في المصالح تم التفاوض عليه بعناية ويجب تنفيذه بالضبط بالشكل الذي وافق عليه مجلس الأمن في عام ٢٠١٥ (القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥))، دون أي حذف أو إضافات. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكننا أن نتفق مع بعض الآراء التي تفترض أن الاتفاق لم يعد ذا أهمية، نظرا لأن عملية فيينا لا تسير بالسرعة الكافية.

وحاليا، لا يوجد بديل لخطة العمل. وبفضل آلية التحقق الشامل المتوخاة في الاتفاق، فإن إيران اليوم هي أكثر دولة خضوعا للتحقق بدقة في العالم. ولا يقل أهمية عن ذلك أن خطة العمل أصبحت، من وجهة نظر سياسية، رمزا لإمكانية التوصل إلى اتفاق على الرغم من الاختلافات في النهج المتبعة إزاء مجموعة معقدة وحساسة جدا من المسائل. والاتفاق في حد ذاته هو أولا وقبل كل شيء أهم تدبير لبناء الثقة على الصعيد الدولي. ولن تكون هناك ثقة بدونه، ولا طمأنينة. يجب على الذين يؤمنون بعالم خال من خطة العمل أن يدركوا بوضوح أن العالم بدون الاتفاق سيكون مكانا مختلفا تماما وأكثر خطورة وبعدا عن إمكانية التنبؤ بالأحداث مما هو عليه مع الاتفاق.

إن دعم الأمين العام للمفاوضات في فيينا له أهمية أساسية. وقد لاحظنا أن هذه الفكرة تنعكس في التقرير الحالي. كما نعتقد أن موقف قيادة الأمم المتحدة يبعث برسالة مهمة مفادها أنه ينبغي معالجة المسائل التي لا علاقة لها بخطة العمل خارج إطار الجهود الرامية إلى استعادة الاتفاق. ونود أن نكرر عبارات الامتنان للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وننضم إلى نداء الأمين العام إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لزيادة التعاون التجاري والاقتصادي مع إيران، بما في ذلك باستخدام أداة آلية دعم المبادلات التجارية.

وللأسف، لا يزال عدد من انتقاداتنا التقليدية بشأن التقارير التي يصدرها الأمين العام كل سنتين بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا يؤخذ في الحسبان، تماما كما كان الحال في الماضي. لا يشير التقرير الحالي بوضوح كاف إلى أسباب الوضع الراهن فيما يتعلق بخطة العمل. إن عدم رغبة قيادة الأمم المتحدة في تسمية الأشياء بأسمائها يبدو وكأنه قبول صامت للحالة الراهنة. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار انتهاكات الولايات المتحدة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك خطة العمل، هي القاعدة، وينبغي تصحيحها.

ونحن لا نتشاطر النهج الذي يتبعه معدو التقرير، حيث يساوون بين رفع الولايات المتحدة للجزاءات الانفرادية غير القانونية واعتماد استثناءات من تلك الجزاءات. إنها بذلك تضفي الشرعية على ممارسة القيود الانفرادية التي تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ونص وروح ميثاق الأمم المتحدة.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الممارسة غير المشروعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بإجراء ما يسمى بالتحقيقات في إطار القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، مع مراعاة الافتقار التام إلى ولاية للتحقيق والخبرة اللازمة للقيام بذلك. فولاية الأمانة العامة للأمم المتحدة في هذا المجال ذات طابع إداري وتقني بحت. وتنص عليها مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/44). والهيئة المنشأة لتيسير القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ليست لجنة جزاءات. وليس لها الحق في جمع المعلومات أو تحليلها، بل ولا يحق لها إجراء تحقيقات. كما أنها لا تملك أي سلطة لإرسال طلبات إلى الدول الأعضاء للحصول على معلومات، ولا سيما نوع المعلومات المذكورة في الفقرتين ٩ و ١١ من تقرير الأمين العام. ونتوقع ألا تحتوي أية أجزاء من التقرير تتعلق بهذه التحقيقات غير المشروعة أي تفصيل آخر في التقرير القادم للأمين العام.

وفي الختام، أود أن أعود مرة أخرى إلى فيينا. والأهم من ذلك هو أن هناك عملية دبلوماسية عادية جارية هناك. ونحن جميعا في هذه القاعة دبلوماسيون محترفون. ونعلم جميعا جيدا أن الاتفاق حتى

على جملة واحدة، ناهيك عن الاتفاقات المعقدة ومتعددة الجوانب، قد يستغرق عدة أيام أو أكثر؛ وهذا أمر طبيعي تماما. دعونا لا نحاول حفز مضي العملية قدما أو ممارسة ضغط من الخارج على المشاركين فيها. ولا أشك في أنه إذا أبدت الأطراف نهجا عمليا وبناء يهدف إلى السعي إلى تحقيق نتائج ترضي الجميع وتنطوي على توازن المصالح، فسوف يتم التوصل إلى ذلك.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة، وأرحب بحضور ممثلي إيران وألمانيا في جلسة اليوم.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي اتفاق استغرق إعداده ١٠ سنوات ووافق عليه مجلس الأمن في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، هي نتيجة رئيسية للدبلوماسية متعددة الأطراف. إنها تشكل دعامة حاسمة في النظام الدولي لعدم الانتشار وفي تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. قبل ثلاث سنوات، ونتيجة لإصرار الولايات المتحدة الشديد على الانسحاب من الاتفاق، أخذت المسألة النووية الإيرانية منحى للأسوأ، واستمرت الأزمة حتى يومنا هذا. مع ذلك، وفي هذا الصدد، بدأت الأطراف منذ نيسان/أبريل من هذا العام مفاوضاتها بشأن العودة إلى الاتفاق في فيينا وأحرزت تقدما هاما، مما يبشر بفرص جديدة للولايات المتحدة وإيران للعودة إلى الامتثال لخطة العمل.

يولي المجتمع الدولي أهمية كبيرة لاستئناف المفاوضات بشأن المسألة النووية الإيرانية، ويتوقع عموما أن تتحقق نتائج إيجابية، الأمر الذي سيجلب بدوره قدر من الإيجابية والأمل الجديد لعالم يحاصره حاليا الكثير من عدم اليقين وعدم الاستقرار. ولذلك، يجب على الأطراف المثابرة في التزامها، واغتنام الفرص، وإظهار التفاهم المتبادل والتوافق والتصالح، بهدف دفع المفاوضات إلى الأمام على الطريق الصحيح، والهدف النهائي المتمثل في العودة إلى الامتثال لخطة العمل.

وفي هذا الصدد، تود الصين أن تتشاطر النقاط التالية. أولا، يجب أن يكون هناك قرار مبكر على المستوى السياسي. والحوار والمفاوضات هما السبيل الوحيد للمضي قدما لحل المسألة النووية الإيرانية. وينبغي أن تظل الأطراف ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي، وأن تشارك في العملية بكل صدق، وأن تحترم الحقوق المشروعة والشواغل المعقولة لكل منها، وأن تعيد التوازن بين الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل، من أجل العودة إلى الاتفاق نصا وروحا. وينبغي للأطراف أن تعالج على النحو الواجب المسائل الأساسية المتصلة بالمفاوضات، وأن تستهدف تحقيق بعض المكاسب المبكرة، مما سيساعد على الحفاظ على عملية التفاوض. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمسائل المعلقة، من المهم السعي إلى توافق الآراء وتوسيع نطاقه مع التقليل من أهمية الخلافات السياسية، وإظهار الحكمة الدبلوماسية، وإظهار المرونة، واستكشاف حلول مبتكرة. ويجب ألا تتهرب الأطراف من اتخاذ خطوات حاسمة بغية تحقيق نتائج مبكرة في المفاوضات.

ثانيا، يجب رفع العقوبات الأحادية غير القانونية، وبعد أن انسحبت الولايات المتحدة من جانب واحد من الاتفاق واستمرت في ممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران، فهي الطرف الذي بدأ الأزمة النووية الإيرانية الحالية. وما فتئت تدعو بقوة للعودة إلى تعددية الأطراف والدبلوماسية. واستئناف المفاوضات اختبار حاسم لموقفها. وغني عن القول إن على الولايات المتحدة أولا وقبل كل شيء رفع جميع العقوبات غير القانونية المفروضة على إيران وأطراف ثالثة، وفي المقابل، ينبغي على إيران استئناف الامتثال الكامل للاتفاق.

وفي حين أعربت الولايات المتحدة عن حرصها على العودة إلى المفاوضات، فقد أعلنت قبل يوم واحد أو نحو ذلك، عن تصعيد في عقوباتها ضد إيران. وهذه الخطوة تتعارض مع القانون الدولي والمعايير الأساسية للعلاقات الدولية. إنها تظهر تجاهلا تاما لدعوة المجتمع الدولي ولا تفضي بأي شكل من الأشكال إلى دفع عملية التفاوض قدما، التي تعرب الصين عن قلقها البالغ إزاءها. ونأمل أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات ملموسة لكسب ثقة المجتمع الدولي بإظهار المزيد من الإخلاص والمرونة والعمل بجد أكبر من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في الوقت المناسب.

ثالثا، فيما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية للمفاوضات، والتضخيم المتكرر لإطلاق إيران للقذائف وممارسة الضغط من خلال الوكالة

الدولية للطاقة الذرية والتلويح عند كل منعطف بالخطة باء في حالة فشل المفاوضات والذهاب إلى حد التهديد بتنفيذ آلية المجلس لإعادة فرض الجزاءات، لا يؤدي إلا إلى إعاقة عملية التفاوض الحالية وتقويض جهود الأطراف لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة وزيادة تعقيد الوضع المتعلق بالمسألة النووية الإيرانية. ويجب على الأطراف أن تتجنب العقبات المذكورة آنفا بفعالية وأن تضمن ألا تنحرف المفاوضات بشكل جذري إلى الاتجاه الخاطئ. ونتوقع من إيران بدورها أن تتفهم الشواغل المتعلقة بالتطوير السريع لقدرتها النووية، وأن تحافظ على تعاون بناء مع الوكالة وأن تحل المسائل المعلقة في أقرب وقت ممكن.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ولها دور هام تؤديه في منع انتشار الأسلحة النووية. ويشكل التعاون بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا بشأن الغواصات النووية التي تنطوي على نقل مواد نووية صالحة لصنع أسلحة نووية خطر انتشار نووي جسيم. كما إنه سيؤثر سلبا على إيجاد حل سياسي ودبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. يجب تصحيح هذه الخطوة، التي تتسم بمعايير مزدوجة تقوض أهداف المعاهدة ومقاصدها.

رابعا، فيما يتعلق بالحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين، ما دام الشرق الأوسط غير مستقر فإن تحقيق السلام في العالم سيظل بعيد المنال. وللمسألة النووية الإيرانية تأثير على الحالة في الشرق الأوسط. والحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة في جوهره مرادف للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. ينبغي لبلدان المنطقة أن تشترك في حوار ومفاوضات لحل الخلافات، في حين ينبغي للبلدان الخارجية أن تقدم مساعدة بناءة لتخفيف التوترات الإقليمية بدلا من إثارة العداء وتغذية المواجهات داخل المنطقة، ناهيك عن ربط مسائل الأمن الإقليمي بالمفاوضات المتعلقة بالعودة إلى الامتثال للاتفاق.

وتدعو المبادرة ذات النقاط الخمس إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط التي اقترحها السيد وانغ يي، عضو مجلس الدولة ووزير خارجية الصين، إلى الاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة وعدم الانتشار النووي والأمن الجماعي وتسريع التعاون الإنمائي. ويعكس المقترح أمل الصين المخلص وإحساسها بالمسؤولية عن تعزيز السلام والهدوء في الشرق الأوسط. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع الأطراف بشأن تلك المبادرة وبشأن الحالة الإقليمية.

ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا تعيث فسادا في جميع أنحاء العالم، نتيجة للمصاعب المضاعفة التي سببتها الجائحة والجزاءات. لقد تأثر اقتصاد إيران ومعيشة شعبها بشكل خطير. ويدعو الأمين العام في تقريره (S/2021/995) البلدان إلى ترتيبات للدعم مثل الصك المتعلق بدعم المبادلات التجارية وقناة المشتريات لمساعدة البلد على مكافحة الجائحة. وتشاطر الصين ذلك الرأي وقد وفرت قدر استطاعتها إمدادات لإيران، بما في ذلك لقاحات، لمكافحة الجائحة. وسنواصل اتخاذ تدابير مصممة خصيصا لتحقيق تلك الغاية.

وظلت الصين ملتزمة، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وطرفا في خطة العمل الشاملة المشتركة، بالحفاظ على فعالية الاتفاق وصون سلطة قرارات المجلس وحماية سلامة النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وقد تحدث الرئيس الصيني شي جين بينغ هاتفيا، منذ آب/أغسطس، مع رئيسي كلا البلدين إيران والولايات المتحدة على التوالي بينما ظل السيد وانغ يي، عضو مجلس الدولة ووزير خارجية الصين، على اتصال بهذين البلدين، وواصل التنسيق بشأن هذه المسألة مع الأطراف المعنية.

وستواصل الصين ممارسة تعددية أطراف حقيقية والمشاركة بنشاط في المفاوضات للعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة والاضطلاع بدور بناء في إعادة خطة العمل الشاملة المشتركة إلى الاتجاه الصحيح، مع الدعوة إلى حل سياسي ودبلوماسي للمسألة والحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدة نتوكي (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أنا أيضا مقدمي الإحاطات – وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفيرين أولوف سكوغ وبيرن

ناسون – على استعراضهم العام للتقرير الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/995) وتقرير اللجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ (انظر S/2021/992) والتقرير نصف السنوي الثاني عشر للميسر المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (انظر S/2021/1019). كما أنوه بحضور ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وألمانيا في هذه الجلسة.

تعيد كينيا التأكيد على أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يشكلان الضمان الأساسي ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونرى أن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إنجازان وآليتان حاسمتان متعددا الأطراف في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

إن قرار حكومة الولايات المتحدة بإعادة تأكيد التدابير والأحكام الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في أوائل هذا العام وانخراط الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية كليهما في مفاوضات متواصلة، كلها خطوات إيجابية هامة نحو التنفيذ الكامل والفعال للخطة والقرار. إننا نتابع عن كثب المحادثات الدبلوماسية المتجددة في فيينا، التي هي حاليا في الجولة السابعة. ونحض جميع المشاركين على مواصلة العمل بروح الهدف والتوصل إلى حل وسط لإعادة إحياء الاتفاق من دون مزيد من التأخير.

ونأمل جميعا في التوصل إلى نتيجة تزيد من تعزيز جهود عدم الانتشار في الشرق الأوسط، وإلى نتيجة من شأنها: أولا، توفير خريطة طريق واضحة وعملية في إطار الضرورات الحالية؛ ثانيا، تحديد الخطوات اللازمة لعودة الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ ثالثا، كفالة امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥، بما في ذلك رفع العقوبات الإضافية وجميع التدابير الانتقامية التي تنتهك المبادئ والإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة؛ وأخيرا، حماية المعدات وأعمال التحقق والرصد الهامة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضمان استمرارها من دون عائق في الميدان.

ونشيد بالمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف التي اتخذتها البلدان المجاورة في المنطقة ونحضها على مواصلة المشاركة البناءة لتعزيز بيئة مواتية للانخراط الدبلوماسي وتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونشجع إيران على التنفيذ الكامل للبروتوكول الإضافي للاتفاق المبرم بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات وتدابير الشفافية والتنفيذ الطوعية مع الوكالة كما كان الحال من قبل. ويشمل ذلك تولي إيران ملكية أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة والالتزام بها من خلال عدم انتهاكها والامتناع عن اتخاذ المزيد من التدابير التي لا رجعة فيها التي اتخذتها.

وأود أن أعيد التأكيد على أن تقيد جميع الأطراف بأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة والآليات المتفق عليها خطوة أولى حاسمة من شأنها أن تزيد من تعزيز الثقة وبناء الثقة فيما بين جميع الأطراف والدول المجاورة من أجل استقرار منطقة الشرق الأوسط على المدى الطويل.

يشير القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إلى أن الجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلت لوضع خطة العمل الشاملة المشتركة كانت موجهة نحو أمور منها ضمان التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لإيران في مجال الأنشطة النووية السلمية. ولذلك فإننا نحث اللجنة المشتركة على أن تظل ملتزمة بدعم نهج النزاهة والشفافية وبناء الثقة الذي تتبعه قناة المشتريات للتمكين من استمرار التجارة مع جمهورية إيران الإسلامية والتحويلات ذات الصلة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي الختام، أحض المجلس على أن يسير انخراطه مع جدول أعمال عدم الانتشار جنبا إلى جنب في تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية في مشاريع التنمية الصناعية لصالح الشعب الإيراني والاستقرار الكلي والسياسي والاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفيرين سكوغ وبيرن ناسون على إحاطاتهم.

تظل إستونيا ملتزمة التزاما قويا بخطة العمل الشاملة المشتركة. فلا تزال استعادتها وتنفيذها الكاملين أفضل خيار ممكن لدعم نظام عدم الانتشار النووي ومنع إيران من تطوير سلاح نووي، وفي نهاية المطاف، تحقيق قدر أكبر من الأمن للمنطقة والعالم. ولذلك فإننا نرحب باستئناف الحوار والمفاوضات في فيينا من أجل استعادة الاتفاق والحفاظ عليه. ويحدونا أمل كبير في أن تحقق الأسابيع المقبلة تقدما إيجابيا. وأي تأخير إضافي أو انخراط غير بناء قد يخاطر بتقويض جدوى خطة العمل الشاملة المشتركة وقدرتها على ضمان بقاء البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية حصرا.

ونكرر دعوة الأمين العام إلى البناء على العمل الذي أنجز بالفعل في الجولات السابقة من المشاركات الدبلوماسية وتجنب أي استفزازات نووية أخرى. ويساور إستونيا قلق بالغ من أن إيران استمرت منذ عام ٢٠١٩ في التقليل من تنفيذ التزاماتها النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. إن مستوى تخصيب اليورانيوم الذي قامت به إيران، إلى جانب أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بإنتاج معدن اليورانيوم، ليس له مبرر مدني معقول.

فقد حسنت بعض هذه الأنشطة قدرات إيران النووية بشكل دائم ولا رجعة فيه، معرضة المجتمع الدولي لمخاطر كبيرة فيما يتعلق بالانتشار النووي ومقوضة السلم والأمن الإقليميين والدوليين على حد سواء.

وندعو إيران إلى العودة إلى الامتثال لالتزاماتها النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بدون تأخير.

وتشيد إستونيا بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتفانيها وجهودها لمواصلة أعمال الرصد والتحقق التي تقوم بها في إيران. ونأسف لأن إيران علقت بالفعل لمدة تسعة أشهر تدابير الشفافية والتحقق بموجب خطة العمل والبروتوكول الإضافي، مما حد بشكل كبير من قدرة الوكالة على الوفاء بولايتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعدم سماح إيران للوكالة بالقيام بأنشطة المراقبة الكاملة يسهم في المخاوف من أن إيران قد تستخدم معداتها لأغراض خبيثة. كما أنه يعطل جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة استمرارية الاطلاع على برنامج إيران النووي.

ولا يزال يساور استونيا قلق بالغ إزاء تطوير إيران واختبارها للقذائف التسيارية ذات القدرة النووية والتكنولوجيا ذات الصلة. ولا تتسق تلك الأنشطة مع الفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وهي تؤدي إلى زعزعة الأمن الإقليمي. وتدعو إستونيا إيران كذلك إلى عدم نقل أي قذائف أو مكونات قذائف أو تكنولوجيا صواريخ أو منظومات طائرات مسيرة إلى جهات فاعلة من غير الدول.

ولا يزال احتمال العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة في متناول اليد. وندعو الطرفين إلى إبداء إرادة سياسية ومرونة قويتين والانخراط بحسن نية في جهود تحديد الخطوات اللازمة لكل من الولايات المتحدة وإيران للعودة إلى الامتثال للاتفاق.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر.

اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أرحب بعقد هذه الإحاطة للنظر في التقرير الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/995). وأود أن أشكر ا السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا، بصفتها ميسرة؛ والسيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، بصفته منسق اللجنة المشتركة لدى مجلس الأمن، على إحاطاتهم المتميزة. كما أرحب بمشاركة ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وألمانيا في هذه الجلسة.

ويحيط وفدي علما بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ويدعو الدول الأعضاء وجميع الأطراف في الاتفاق إلى الامتثال للالتزامات

التي تعهدت بها. وفي هذا الصدد، تؤكد النيجر من جديد تمسكها بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي وافق بموجبه المجلس في عام ٢٠١٥ على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. ويرحب وفدي بالجهود الدبلوماسية التي بذلت داخل اللجنة المشتركة وحولها في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، وكذلك باستئناف الجهود الدبلوماسية في فيينا اعتبارا من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف كفالة عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل، بغية تنشيط الاتفاقية وكفالة تنفيذها الكامل من جانب جميع الأطراف بشفافية تامة.

ولا يزال مسار عمليات الشراء آلية أساسية للشفافية وبناء الثقة، مما يكفل أن يكون نقل المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج وغيرها من المواد ذات الصلة إلى جمهورية إيران الإسلامية متفقا مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وأحكام وأهداف خطة العمل الشاملة المشتركة. ولهذا السبب يدعو وفدي الدول غير الأطراف في خطة العمل حاليا إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها إعاقة قدرة بقية الأطراف على الوفاء بالتزاماتها. كما ندعو جميع الأطراف في خطة العمل والدول الأعضاء والقطاعات المعنية إلى دعم هذه القناة واستخدامها بشكل كامل. ومن المهم التأكيد على أهمية تنفيذ جميع الأطراف لخطة العمل تنفيذا كاملا وفعالا، على النحو الذي تم التأكيد عليه خلال الاجتماع الوزاري المعقود عبر الإنترنت يوم ٢١ ديسمبر ٢٠٢٠، برئاسة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

وانتهاء صلاحية التفاهم التقني الثنائي المؤقت، المبرم في ٢٤ أيار/مايو بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، في ٢٤ حزيران/يونيه، وعدم تجديده، يشكلان مصدر قلق وانشغال ونكسة لآلية رصد أنشطة البرنامج النووي الإيراني. ويطلب وفد بلدي إلى سلطات جمهورية إيران الإسلامية أن تنظر في طلب التمديد الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك ما يتعلق بجمع البيانات وتخزينها بدون انقطاع بواسطة معدات الرصد والمراقبة الخاصة بها، وأن تسمح للوكالة بمواصلة عملها.

وفي الختام، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء التوترات الحالية في منطقة الخليج الفارسي، ويكرر نداء الأمين العام من أجل تخفيف جميع التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب، لأسباب إنسانية، وهي تدابير يمكن أن تمنع إيران من تعبئة الموارد اللازمة لمواجهة الصعوبات الصحية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا. ويمكن أن يكون لهذه البادرة من المرونة فائدة إضافية تتمثل في المساهمة في الدفع إلى تغيير بعض المواقف خلال المفاوضات الجارية. وتهيئة مناخ من الثقة بين الأطراف شرط أساسي لاستمرار المفاوضات وإتمامها بنجاح.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل إيران.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): من المشجع أن المجلس يعرب اليوم مرة أخرى عن موقفه الثابت بوجوب العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها بالكامل. غير أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا استوفيت جميع الشروط اللازمة على أرض الواقع. ولا يخطئن أحد، إننا لا نفرض أي شروط مسبقة أو جديدة. فنحن نتكلم عن نفس الشروط المضمنة في خطة العمل المشتركة المشتركة وفي القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ونفس الشروط التي تشكل أسس خطة العمل ذاتها، ونفس الشروط التي أسفرت عن التزامات متبادلة من جانب الأطراف في خطة العمل. وبدون الارتياح الكامل لهذه الشروط، فإن الاتفاق لا طائل منه للشعب الإيراني. ولذلك ندعو إلى التنفيذ الكامل والمناسب التوقيت وغير المشروط والقابل للتحقق منه لخطة العمل الشاملة المشتركة، لا أكثر ولا أقل. والمحاولات الرامية إلى ربط تنفيذ الخطة بقضايا دخيلة أو إثارة أفكار مثل إعادة التفاوض على خطة العمل لتوسيع نطاقها أو تمديد جداولها الزمنية أو تقديم مقترحات على غرار "المزيد مقابل المزيد" أو "القليل مقابل القليل" غير مقبولة على الإطلاق ومحكوم عليها بالفشل.

ودعونا ننشّط ذاكرتنا باسترجاع الأسباب الكامنة وراء الوضع الحالي. فخطة العمل الشاملة المشتركة تقوم على ركيزتين: التزامات إيران في المجال النووي والالتزامات المتبادلة برفع الجزاءات ضد

إيران من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الطبيعية مع بلدنا. وقد صيغت جميع هذه الالتزامات بدقة وشرحت بالتفصيل في خطة العمل وفي القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ووفقا لخطة العمل الشاملة المشتركة، تلتزم الأطراف الأخرى "بكفالة استفادة إيران في مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة". وعلى وجه التحديد، فإن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى التزامها برفع الجزاءات المفروضة على إيران، ملتزمة صراحة

"ببذل قصارى جهدها بحسن نية لتعهد خطة العمل هذه ولمنع التدخل في تحقيق استفادة إيران بشكل كامل من رفع الجزاءات".

والحقيقة هي أننا حرمنا تماما من حقوقنا واستحقاقاتنا بموجب خطة العمل لما يقرب من أربع سنوات. والآن تحاول بعض الدول أن تُبرز بصورة خادعة إصرارنا على الاستعادة الكاملة والقابلة للتحقق لحقوقنا على أنه موقف غير بناء وغير مرن.

وفي الوقت نفسه، فإنهم صامتون تماما إزاء العقوبات غير القانونية واللاإنسانية التي تفرضها الولايات المتحدة، والتي تمثل بأي مقياس حربا اقتصادية شاملة ضد إيران، تهدف إلى معاقبة أمة بأكملها بشكل جماعي، واستهداف أضعف الناس، وإيذاء الفقراء أكثر من الأغنياء، والمرضى أكثر من الأصحاء، والرضع والأطفال أكثر من البالغين. وتلك الأعمال توازي بالفعل الإرهاب الاقتصادي. وفي هذا الصدد، فإن المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان يصف الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة بالجائرة والضارة وأنها تدمر اقتصاد إيران وعملتها، وتتسبب في إفقار الملايين من الناس، وتجعل السلع المستوردة باهظة التكلفة، بما في ذلك السلع الإنسانية اللازمة على وجه الاستعجال.

وقد ارتكبت الولايات المتحدة حالات متعددة من عدم الوفاء الجسيم بالالتزامات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، ولا تزال تنتهك التزاماتها القانونية بشكل جوهري ومنهجي بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما أنها تتحدى الأمر الصادر بالإجماع عن محكمة العدل الدولية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الذي يطالب الولايات المتحدة بإزالة العوائق التي تحول دون المبادلات التجارية للأغراض الإنسانية مع إيران. ونتيجة لهذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، فإن نطاق ومدى الضرر الذي يلحق بالشعب والاقتصاد الإيرانيين شديد، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح، فضلا عن اضطراب كبير وخطير في اقتصادنا. كما مارست الولايات المتحدة ضغوطا غير مسبوقة على دول أخرى من أجل عدم تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو مواجهة العقاب. وهذا أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ مجلس الأمن. وفي حين اتخذنا بعض التدابير التصحيحية وفقا لخطة العمل الشاملة المشتركة لإعادة إرساء بعض التوازن في الالتزامات والفوائد المتبادلة بموجب الاتفاق، فإن بعض الدول تشير بضجة كبيرة إلى التدابير التصحيحية التي اتخذتها إيران، كما لو أنها توحي بأن إيران هي التي انسحبت من خطة العمل الشاملة المشتركة وفرضت عقوبات لاإنسانية لا تُعد ولا تُحصى بهدف معلن هو تجويع أمة بأكملها.

كما أنها تهول جميع أنشطتنا النووية السلمية الحالية وتحذر منها، كما لو أن إيران انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن تلك الدول تظل صامتة إزاء الهجمات الإرهابية المتكررة والأعمال التخريبية التي يقوم بها النظام الإسرائيلي ضد برنامجنا النووي السلمي. ونكرر التأكيد على أن تدابيرنا تصحيحية بطبيعتها وأنها تتخذ بتوافق تام مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الخاص بنا. وعلاوة على ذلك فهي تتماشى مع حقوقنا بموجب الفقرتين ٢٦ و ٣٦ من خطة العمل الشاملة المشتركة، التي بموجبها، في حالة

"إعادة الاعتماد أو إعادة فرض الجزاءات [...]، أو فرض جزاءات جديدة ذات صلة بالمجال النووي، [سيكون لإيران الحق في] وقف تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل كليا أو جزئيا".

والأهم من ذلك، أن خطواتنا قابلة للعكس تماما. ونواصل اتخاذ تدابيرنا التصحيحية بالتزامن مع محادثات فيينا لأن عدم أداء الأطراف الأخرى لالتزاماتها مستمر. ولا تزال الجزاءات سارية المفعول بالكامل، ولا تزال سياسة الضغط القصوى مُتّبعة، ولا تزال معاناة شعبنا قائمة. ومع ذلك، فبمجرد أن تنفذ الأطراف الأخرى جميع التزاماتها بطريقة كاملة وفعالة ويمكن التحقق منها، ستتراجع إيران فورا عن تدابيرها بالكامل.

وعلى العكس من ذلك، فإن معاناة شعبنا بسبب عدم وفاء الأطراف الأخرى بالتزاماتها، ولا سيما تلك الناجمة عن إعادة فرض الجزاءات غير القانونية للولايات المتحدة، تكاد تكون لا رجعة فيها على الإطلاق. كيف يمكن للمرء أن يُعيد الأرواح الغالية التي فقدت بسبب العقوبات اللاإنسانية التي فرضتها الولايات المتحدة؟ كيف يمكن للمرء أن يعيد حياة من فُقِدوا بسبب تحويل السلع الإنسانية إلى سلاح؟ كيف يمكن إنعاش حياة الأطفال الأبرياء الذين يموتون لأن الولايات المتحدة اختارت منع حصولهم على الأدوية الأساسية؟

وإذ نضع في اعتبارنا تلك الحقائق، فإننا نصر على الإزالة الفعالة لجميع الجزاءات في آن واحد وبطريقة يمكن التحقق منها. وقد استلزمت الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع التزاماتها الدولية اتباع هذا النهج لأن تنفيذ الاتفاقات في القانون الدولي يقوم أولا وقبل كل شيء على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين. ومعنى ذلك ببساطة أنه يجب التقيد بالاتفاق. وهذا هو أقدم مبدأ متفق عليه عالميا في القانون الدولي وهو أساسي لجميع النظم القانونية. وقد انتهك هذا المبدأ انتهاكا صارخا فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونتيجة لذلك، تعرضت أمة بأكملها لأشمل التدابير السياسية والاقتصادية والمالية والقسرية وأكثرها قمعا التي فرضت على بلد ما.

وعندما يتم الاستهزاء بهذا المبدأ العرفي والأساسي في القانون الدولي، ويداس عليه ويتم انتهاكه، فلا تثق أي دولة في الجاني. ونحن لا نثق فيه. ولذلك فإن توفير ضمانات موضوعية يمكن التحقق منها بأن التوازن الدقيق للالتزامات لن ينسف بعد الآن، وأن الالتزامات لن تُنتهك مرة أخرى، وأن الجزاءات لن يُعاد فرضها تحت ذرائع أو تسميات أخرى – كما حدث خلال الإدارة السابقة للولايات المتحدة – وأن آليات خطة العمل لن يساء استخدامها، أمرٌ ضروري للغاية. وتمثل هذه النقاط الحد الأدنى من متطلبات اليقين النسبي حول استدامة الصفقة.

ولا يمكننا القبول، بل لن نسمح بأن يؤخذ اقتصادنا والحياة الاقتصادية اليومية لشعبنا كرهائن من خلال عدم امتثال الأطراف الأخرى لالتزاماتها مرة أخرى. لقد دخلنا في مفاوضات واتفقنا على إنجاز خطة العمل بحسن نية. لقد نفذنا التزاماتنا بحسن نية. وفي أعقاب انسحاب الولايات المتحدة، وفرنا ما يكفي من الوقت، بحسن نية، لكي يبقى ذلك البلد مشاركا في خطة العمل من أجل تحمل مسؤولياته. وبعد عام واحد تحديدا، قمنا باتخاذ بعض التدابير التصحيحية على الرغم من أنه، استنادا إلى خطة العمل، كان يصح لإيران ممارسة هذا الحق مباشرة بعد الانسحاب غير القانوني للولايات المتحدة منها.

لقد خضع برنامج إيران النووي السلمي لأشد تدابير التحقق والرصد النووي وتحقيق الشفافية صرامة وأكثرها تدخلا، التي اتخذت في أي بلد على الإطلاق خلال تاريخ عدم الانتشار. ومنذ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يتم قط تفتيش أي بلد بهذه الدقة. وقد تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تنفيذ التزاماتنا، كما يتجلى في تقاريرها الـ ١٥ المتتالية. وبعد انسحاب الولايات المتحدة، مارست إيران أقصى قدر من ضبط النفس ودفعت ثمنا باهظا للحفاظ على خطة العمل. ولذلك فإن طلب ضمانات موضوعية وقابلة للتحقق من الطرف المسؤول عن كامل الفوضى التي نشهدها اليوم له ما يبرره وهو أمر ضروري قطعا. لقد اضطلعت إيران بأكثر بكثير من نصيبها العادل للحفاظ على خطة العمل، ومن الطبيعي أن يتحمل مَن انتهكوا التزاماتهم بموجب نفس الخطة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) منذ يوم التنفيذ المزيد من المسؤولية لإحيائها. إذ لا يمكنهم أن يلعبوا دور الضحية وأن يلوموا إيران. وإذا كانت لدى الأطراف الأخرى الإرادة السياسية الحقيقية لإحياء خطة العمل، فيجب أن تتحلى بما يكفي من الشجاعة لقبول

التنفيذ الكامل والفعال والقابل للتحقق لجميع التزاماتها المتفق عليها بموجب خطة العمل في عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، نرفض مرة أخرى المحاولات الرامية إلى تقديم تفسيرات تعسفية ومشوهة لتلك الفقرة من أجل إيجاد صلة بصورة خادعة بينها وبين إطلاق إيران للقذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية. وحسب التفسيرات التقنية والقانونية المفصلة التي أوردناها في رسائلنا العديدة إلى رئيس المجلس، فإن إطلاق إيران للقذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية يقع تماما خارج نطاق اختصاص القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن تطوير برنامج القذائف التقليدية حق أصيل في القانون الدولي ولا يحظره ولا يقيده القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وسنواصل أنشطتنا المتعلقة بالقذائف التسيارية والمركبات التي تطلق من الفضاء، وكلاهما ضروري لكفالة أمننا ومصالحنا الاجتماعية والاقتصادية.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن محادثات فيينا الحالية يمكن أن تنجح، ليس بالانخراط في خدعة إلقاء اللوم، ولا بتحديد مواعيد نهائية مصطنعة، ولا بالتهديدات والتخويف، ولا بكيل اتهامات لا أساس لها من الصحة أو شن حملات التضليل، ولا بالسماح بالتخريب أو الأنشطة التخريبية أو الإرهابية في إيران، ولكن فقط بالدخول في مفاوضات بإرادة سياسية حقيقية وبنوايا حسنة، والالتزام بمبدأ واحد: التنفيذ الكامل والفعال والقابل للتحقق من قبل جميع الأطراف لجميع الالتزامات بموجب خطة العمل – لا أكثر ولا أقل. وهذا هو الحل الأكثر واقعية الذي يسهل التوصل إليه في أقرب وقت ممكن. فما من حل سحري.

إن إيران مصممة على بذل كل جهد ممكن لاستعادة خطة العمل كما هي. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن مقترحاتنا المقدمة في فيينا تتفق تماما مع خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وقد أظهرنا إرادتنا السياسية الحقيقية وجديتنا ومشاركتنا البناءة مع محاورينا للتوصل إلى اتفاق جيد بأسرع ما يمكن. وقد حان الوقت الآن لكي يثبت الجانب الآخر أنه مستعد حقا لقبول وتنفيذ جميع التزامات خطة العمل الشاملة المشتركة بفعالية وبحسن نية.

وترد ملاحظاتنا على تقرير الأمين العام (S/2021/995) في رسالتي المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر الموجهة إلى الأمين العام، التي تشمل آراءنا بشأن المسائل التي لم أتطرق إليها في ملاحظاتي اليوم.

وأخيرا، أود أن أتكلم قليلا عما قيل بعد ظهر اليوم فيما يتعلق بمنطقتنا. إن السياسة الخارجية لإيران تقوم على الاحترام الكامل للقانون الدولي، والاحترام المتبادل، وحسن الجوار، والتعاون والحوار، فضلا عن صون السلم والأمن الإقليميين من خلال المشاركة النشطة لجميع دول المنطقة. ونحن عازمون على اتباع هذه السياسة بحسن نية. وينبع النهج الذي نتبعه مؤخرا تجاه جيراننا من اقتناعنا القوي بأنه ينبغي لبلدان المنطقة أن تتكاتف لحل خلافاتها وديا، وألا تسمح لأولئك الذين قطعوا آلاف الأميال حتى جاءوا إلى هذه المنطقة بزرع بذور الشقاق بين بلدانها. ويتجسد أحد المصادر الهامة لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقتنا في الحشد العسكري الهائل للولايات المتحدة، الذي حول المنطقة إلى أكبر تجمع للمنشآت العسكرية الأجنبية في العالم. أما المصدر الآخر لانعدام الأمن في منطقتنا فهو الصادرات الهائلة من الأسلحة التي تصدرها الولايات المتحدة إليها. ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، فإن ما يقرب من نصف صادرات الأسلحة من الولايات المتحدة، أكبر مصدر للأسلحة على مستوى العالم، قد اتجه إلى الشرق الأوسط في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠. والولايات المتحدة ليست المذنب الوحيد هنا. فهناك بعض البلدان الأوروبية أيضا تصدر أسلحة فتاكة إلى بلدان المنطقة. وقد حولت سياسة البلدان الغربية هذه منطقتنا إلى برميل بارود.

وعلاوة على ذلك، فإن الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الولايات المتحدة قد هيأت بيئة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقتنا. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الاغتيال الشنيع للواء قاسم سليماني ورفاقه في العراق في أوائل عام ٢٠٢٠ في هجوم إرهابي ارتكب بأمر

مباشر من رئيس الولايات المتحدة. ومن المفارقات أن الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية تتهم إيران الآن بالسلوك المزعزع للاستقرار.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أنضم للمتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الثلاثة ليس على مداخلاتهم اليوم فحسب، بل وعلى دعمهم المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة أيضا. ونرحب كذلك بالدعم الذي أعرب عنه الأمين العام لمحادثات فيينا ولجهودنا الرامية إلى استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة.

على الرغم من كل الصعوبات التي واجهناها، لا نزال نعتقد أن استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة أمرا ضروريا وممكنا على وجه السرعة. وللأسف، لم نتمكن من الاقتراب من تحقيق هذا الهدف منذ الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة، في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8811). بل على العكس من ذلك، عززت إيران خلال الأشهر الستة الماضية برنامجها النووي باتخاذ خطوات بعيدة المدى تماما لا تتفق مع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، ليس لبعضها أيضا استخدام مدني معقول. وتشمل تلك الخطوات المثيرة للقلق تطوير واستخدام أجهزة طرد مركزي متطورة تتجاوز حدود خطة العمل الشاملة المشتركة، وتخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة، والمخزونات المتزايدة باستمرار من اليورانيوم المخصب، وأنشطة البحث والتطوير الجارية بشأن إنتاج معدن اليورانيوم، بما في ذلك معدن اليورانيوم المخصب.

وثمة نقطة أخرى تثير قلقا بالغا، وهي انعدام الشفافية. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور حيوي في رصد الالتزامات الإيرانية المتعلقة بالمجال النووي والتحقق منها. فولاية الوكالة مكرسة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتخدم هدف ضمان استمرارية المعرفة بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. ومن دواعي قلقنا العميق أن إيران قلصت أنشطة الرصد التي تقوم بها الوكالة. ونؤيد بقوة الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة للحفاظ على استمرارية المعرفة، ونحث إيران على التعاون الكامل معها واستعادة تدابير الرصد والشفافية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بالكامل.

وأؤيد المشاعر التي أعرب عنها زملائي في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث. إننا في مفترق طرق. وإذا انخرطت إيران بجدية في العملية الدبلوماسية، سيمكن التوصل بسرعة إلى اتفاق جيد لإيران ولنا جميعا. وإذا لم تشارك إيران بشكل بناء، فلن يكون هناك مناص من حدوث أزمة وستكلفنا جميعا الكثير. ولا نريد هذه النتيجة التي ليست في مصلحتنا أو مصلحة المجتمع الدولي ولا هي في مصلحة إيران. يمكن تجنب ذلك تماما، ولكن نافذة الفرص المتاحة تضيق بسرعة.

وبالانتقال إلى المرفق باء من القرار، أود أن أكرر تأكيد موقفنا المعروف جيدا. فلا نزال نعتبر أن تطوير إيران لقذائف تسيارية مصممة لإيصال سلاح نووي، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية هذه، لا يتفق مع الفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويساورنا قلق بالغ إزاء تطوير إيران لأنواع القذائف التسيارية ذات الصلة والتجارب المستمرة. من الواضح أن هذه الأنشطة لا تفضي إلى تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد على ضرورة ضمان امتثال جميع الدول، ولا سيما إيران، لحظر نقل المواد المدرجة في نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف من إيران وإليها، على النحو المبين في الفقرة ٤ من المرفق باء. فنقل تكنولوجيا القذائف إلى الجهات الفاعلة من غير الدول يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة ويجب أن يتوقف فورا.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى ما يلي. لقد وصل مجلس الأمن مرة أخرى إلى مستوى من الوحدة نادرا ما شهدناه بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أكدنا جميعا هنا مرة أخرى على الأهمية الكبيرة لخطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها مساهمة رئيسية في هيكل الأمن وعدم الانتشار في المنطقة وخارجها. وسنبذل كل ما في وسعنا لنجاح محادثات خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا، ونعول على عودة جميع الأطراف بتفويض مناسب لإعادة تنفيذ هذا الاتفاق الهام بشكل كامل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.